

القاضي سمير حمود
النيابة العامة التمييزية
بيروت، لبنان

3 آب/أغسطس 2018

الموضوع: مزاعم زياد عيتاني بالإخفاء القسري والتعذيب

حضرة القاضي سمير حمود،

أكتب إليكم نيابة عن "هيومن رايتس ووتش" فيما يتعلق بقضية زياد عيتاني ومزاعم إخفائه القسري على يد قوى الأمن، وتعذيبه أثناء احتجازه. هيومن رايتس ووتش منظمة غير حكومية محايدة تقدم تقارير عن أوضاع حقوق الإنسان في حوالي 90 دولة، بما فيها لبنان.

كما تعلمون، نشرت هيومن رايتس ووتش مؤخرا بيانا صحفيا يبرز رواية عيتاني عن فترة احتجازه. قابلت هيومن رايتس ووتش عيتاني في مارس/آذار 2018، بعد إطلاق سراحه، وقابلت شقيقته رنا عيتاني، في فبراير/شباط. هيومن رايتس ووتش لا تمثل زياد عيتاني بأي صفة كانت.

بعد أن تحدثت هيومن رايتس ووتش مع عيتاني في مارس/آذار، لم تنشر روايته بناء على طلبه وكتبت إلى أمن الدولة وكذلك إلى مكتبكم، لكنها لم تتلق ردا.

نحثكم على إجراء تحقيق شامل ونزيه في مزاعم زياد عيتاني عن الاختفاء القسري والتعذيب على أيدي قوى الأمن، ونشر النتائج للعموم، ومحاسبة كل من تثبتت مسؤوليته عن الإساءة.

قال عيتاني لـ هيومن رايتس ووتش في مارس/آذار إنه بعد اعتقاله في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، احتُجز في مركز احتجاز غير رسمي لمدة 6 أيام، حيث قام رجال بزي مدني بضربه مرارا، وتقييده في وضعية مؤلمة، وعلقوه من معصميه، وركلوه على وجهه، وهددوا باغتصابه، كما هددوا بإيذاء أسرته جسديا وتوجيه التهم إليهم. قال عيتاني إنه لا توجد علامات على أنه كان في مكان احتجاز رسمي وإن لدى الرجال ملفا كُتبت عليه "أمن الدولة". سُرِّبت تفاصيل التحقيق إلى وسائل الإعلام في غضون يوم من اعتقاله، وقال عيتاني إن محققين استنادوا من تضرر سمعته للضغط عليه لانتزاع اعترافات منه. نحثكم أيضا على التحقيق في كيفية تسريب تفاصيل التحقيق إلى وسائل الإعلام. قال عيتاني لـ هيومن رايتس ووتش إنه تعرض للتعذيب إلى أن وقع اعترافا، وعندئذ فقط أحاله المحققون إلى المحكمة العسكرية.

قال عيتاني إنه، في أول فرصة سنحت له، في 18 ديسمبر/كانون الأول، أخبر قاضي التحقيق العسكري رياض أبو غيدا بأنه تعرض للتعذيب، وأظهر له آثاره، منها علامات على معصميه بسبب التعليق. قال إن القاضي سجل الادعاء وأمر بفحص طبي يُجرىه طبيب عسكري، لكن الطبيب لم يحقق في ادعاء التعذيب. راجعت هيومن رايتس ووتش تقرير قاضي التحقيق، ولم تجد أي ذكر للتعذيب أو مؤشر إلى أن القاضي أمر بالتحقيق في هذا الادعاء.

قال عيتاني إنه لم يتمكن من التحدث مع محاميه أو عائلته قبل الجلسة الأولى من محاكمته، وبعدها تم ذلك فقط عبر فتحة في الباب وبحضور عسكريين. قال إنه لم يتمكن ولا مرة من مقابلة محاميه أو أسرته على انفراد، كما لم يُسمح له بمقابلة أسرته قبل 25 ديسمبر/كانون الأول، أي بعد أكثر من شهر من

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
سارة ليا ويتسن، المديرية التنفيذية
لما فقيه، نائبة المديرية
إريك غولستين، نائب المديرية
أحمد بن شمسي، مدير التواصل والمرافعة

اللجنة الاستشارية

كاثرين بيراتيس، المديرية
أسلي بالي، مسؤول
بروس راب، مسؤول
غارتي سيك، مسؤول
فؤاد عبد المومني
جمال أبو علي
ياسر عكاوي
هالة الدوسري
صلاح الحجيلان
عبد الغني الإيراني
أحمد المخيني
غانم النجار
ليزا أندرسون
شاؤول بخاش
ديفيد بيرنشتاين
روبرت بيرنشتاين
نيثان براون
بول شيفغيني
هنا إدوار
بهي الدين حسن
حسن المصري
منصور فرحان
ليني فريخ غورغيس
آيل كروس
عمر حمزاوي
أسوس هاردي
شوان جبارين
مارينا بينتو كوفمان
يوسف خلات
مارك لينش
أحمد منصور
ستيفان ماركس
عبد العزيز نعيدي
نيل رجب
فيكي رسكين
تشارلز شماس
شيد شينبيرغ
سوزان تاماسيني
كريستوف تانغي
مصطفى تليلي

هيومن رايتس ووتش

كينيث روث، المدير التنفيذي
ميشيل الكساندر، نائب المدير التنفيذي
والمبادرات العالمية
ايان ليفاين، نائب المدير التنفيذي البرامج
تسك لاستينغ، نائب المدير التنفيذي، العمليات
وليد أيوب، مدير تكنولوجيا المعلومات
إيما دالي، مديرية الاتصالات
باربرا غوليلمو، مديرية المالية والإدارة
باباتوندي أولوجوجي، نائب مدير البرامج
دينا بوكيمبير، المستشار العام
توم بورتيس، نائب مدير البرامج
جيمس روس، مدير القانونية والسياسية
جوساوندرز، نائب مدير البرامج
فرانسيس سينا، مدير الموارد البشرية

توقيفه. أفادت شقيقة عيتاني لـ هيومن رايتس ووتش أن عائلته لم تكن تعلم في البداية مكان وجود عيتاني أو من اعتقله. يُعتبر توقيف السلطات شخصا ما ورفض الاعتراف بتوقيفه وإخفاء مصيره أو مكانه، بموجب القانون الدولي، إخفاء قسريا.

بما أن لبنان طرف في "اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، عليه اتخاذ إجراءات فعالة لمنع التعذيب والتحقيق بالادعاءات ذات المصدقية بالتعرض للتعذيب، ومحاسبة كل من يثبت ارتكابه التعذيب بالعقوبات المناسبة التي تأخذ بعين الاعتبار خطورة هذه الجريمة .

نحنكم على التحقيق في مزاعم عيتاني وفقا للمادة 401 من قانون العقوبات اللبناني، الذي عُدل في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 ليضم إجراءات للتحقيق في مزاعم التعذيب، وحماية الشهود، وإعادة التأهيل والتعويض لضحايا التعذيب. تمثل قضية عيتاني اختبارا واضحا لما إذا كان قانون التعذيب الجديد في لبنان سينفذ ويساعد في إنهاء الإفلات من العقاب على التعذيب.

أرفق بهذه الرسالة رواية عيتاني لـ هيومن رايتس ووتش عن فترة احتجازه. نرحب بفرصة اللقاء بكم لمناقشة النتائج التي توصلنا إليها. يمكن التواصل معي على [REDACTED]؛ أو [REDACTED]؛ أو عبر الفاكس على [REDACTED].

مع التقدير،

لما فقيه

مديرة مكتب بيروت

نائبة مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

هيومن رايتس ووتش

شهادة عيتاني حول التعذيب

قال عيتاني لـ هيومن رايتس ووتش إنه في 23 نوفمبر/تشرين الثاني، نحو الساعة 12:30 ظهرا، أجبر رجل بلباس مدني، قدّم نفسه فقط على أنه "الدولة"، على ركوب سيارة رباعية الدفع بعد انتهائه من تمرين مسرحي في عين الرمانة، إحدى ضواحي بيروت. قال عيتاني إن الرجل ضربه على وجهه وصدره وعصب عينيّه. اقتيد إلى ما وصفه بـ"غرفة مجهزة للتعذيب"، مدهونة بكاملها بالأسود وتتدلى من جدرانها خطافات معدنية. قال إن 6 رجال بملابس مدنية كانوا موجودين، اتهمه أحدهم "بالتخابر مع إسرائيل" ولكمه على وجهه. قال عيتاني إن الرجل هدد بأذية ابنته جسديا وإضافة زوجته وشقيقته إلى ملف التحقيق، وقال: "عليك أن تتكلم لأنه يجب أن تفهم أن التعذيب موجود في جميع البلدان".

قال عيتاني إن الرجال، الذين كان معهم ملف مكتوب عليه "أمن الدولة"، حققوا معه نحو ساعتين أو ثلاث حول علاقاته مع إسرائيل. ثم قال له أحدهم أن يتصل بزوجه ليخبرها بأنه سيغيب لمدة 10 أيام. قال عيتاني إنه لم يجد أي دلالة على أن المكان هو مركز احتجاز رسمي، حيث لم ير أي شخص يرتدي زيا رسميا أو محتجزين آخرين ولم يكن هناك أعلام أو شعارات رسمية، وإنه كان محتجزا في زنزانة داخل غرفة. أمن الدولة هو جهاز أمني لبناني يتبع لرئيس الوزراء، ويقع تحت صلاحية "المجلس الأعلى للدفاع".

سُرّبت تفاصيل التحقيق مع عيتاني والتهمة الموجهة إليه في وسائل الإعلام في غضون يوم من توقيفه، ووصف عيتاني هذا التسريب بـ"أكبر أشكال التعذيب التي رأيتها في حياتي. أخذوا هاتفي بينما كنت قابعا في زنزانتني وقرأوا الأخبار ومنشورات أصدقائي على "فيسبوك". فقدت الأمل... التعذيب النفسي والكلمات التي استخدموها كانت أفظع من التعذيب الجسدي". قال عيتاني إن المحققين أخبروه بأنهم يمنعون الناس من إحراق بيت والديه، وأن عليه التعاون.

قال عيتاني إن التعذيب الجسدي بدأ بعد رفضه توقيع الاعتراف نحو الساعة 6 مساء في 26 نوفمبر/تشرين الثاني. وقال إن 4 رجال قيدوه في وضعية مؤلمة على الأرض وضربه أحدهم بسلك بينما كان يصرخ. وقال إنهم لكموه على وجهه وصدره وبين رجليه، وركلوه، وإن أحد الرجال نزع عنه بنطاله وضربه على أعضائه التناسلية. ثم علق الرجال معصميه على قضيب بين جانبي الباب بحيث بالكاد تلمس قدماه الأرض، وتركوه هكذا لساعات.

قال عيتاني إن الرجال أنزلوه لاحقا وقيدوه بالأغلال فوقع على الأرض. ثم لكموه وركلوه على وجهه وداسوا عليه، ما سبب نزيفا في فمه وخسارته إحدى أسنانه. أرسل عيتاني لـ هيومن رايتس ووتش تقريرا طبيا فيه توثيق لإصابات في الفم في 7 أسنان. تذكر عيتاني أن أحد الرجال قال: "لا يهمني، سيفرح بنا الناس لاحقا لأنك خائن". ثم قيدوا معصميه مجددا إلى القضيب. ويتذكر أيضا أنه سمع أحدهم يتكلم على الهاتف، قائلا: "لا يمكننا تسليمه الآن فالآثار لا تزال على جسده".

قال عيتاني إن أحد الرجال، الذي يبدو أنه المسؤول، قال له إنهم سيدخلون قضيبا في مؤخرته إن لم يوقع، وأشار إلى رجل آخر وهو يقول: "هذا سيركبك، ولا يهمننا لأنك خائن". فوافق عيتاني على التوقيع.

قال إن الرجال أخذوه في 28 نوفمبر/تشرين الثاني إلى المحكمة العسكرية في بيروت وسلموه إلى الشرطة العسكرية، حيث أمضى 54 يوما في الحجز الانفرادي. وقال: "لم يكشف علي أي طبيب، كان جسدي أزرق وكنت أبصق دما. لم أكن أستطيع التكلم بوضوح".